تَجْديدُ

المِنْوَالِ اللِّسَانِيّ

بُحوثٌ مُحَكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

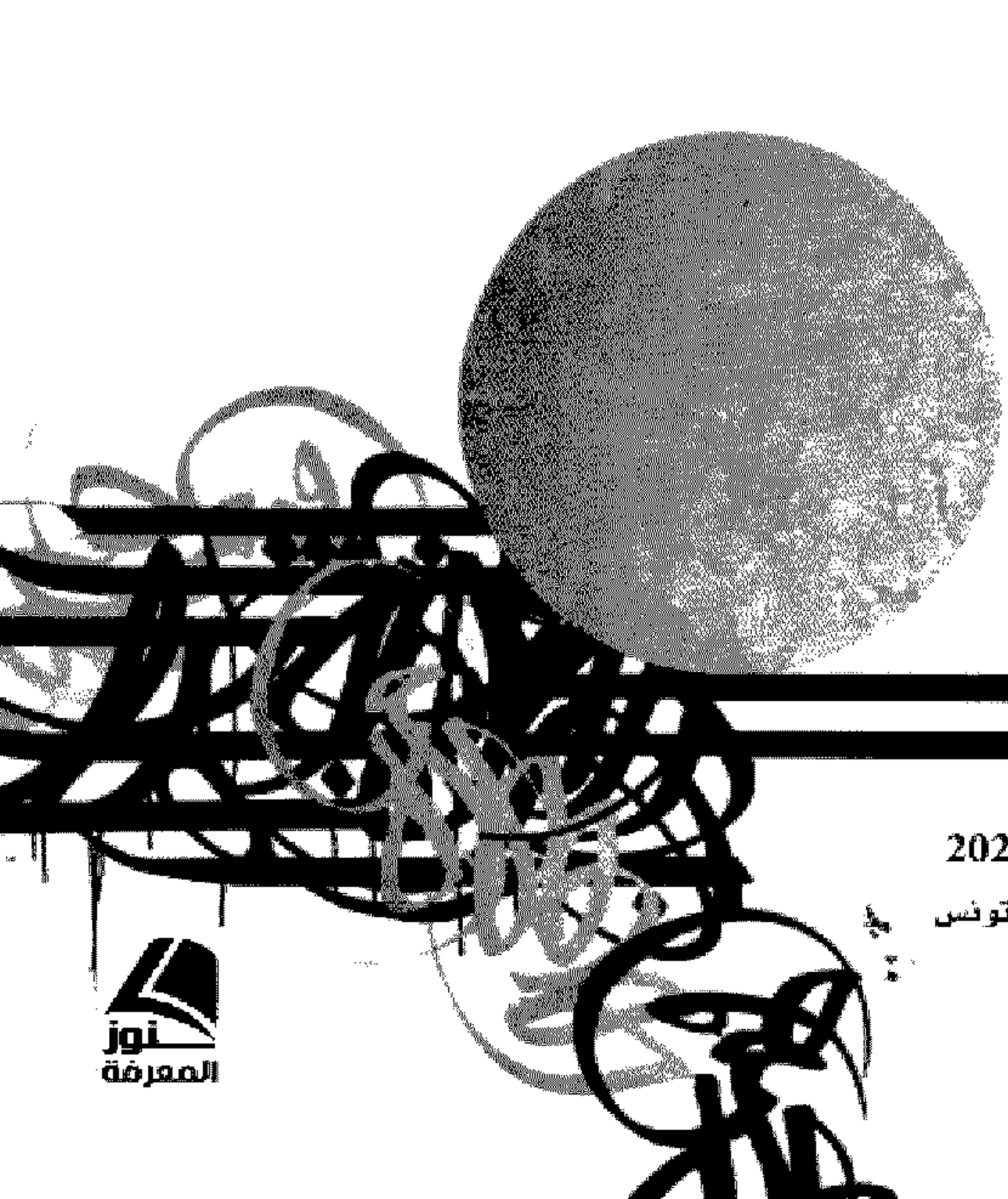

تحرير
د. فدوى العذاري

ندوة عقدت يومي 11-12 مارس 2020
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة/ تونس

نور المعرفة

تَجْـديدُ
الـمِنْـوَالِ اللِّسَـانِيّ

بحوثٌ مُحكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

تَجْـديدُ
المِنْـوَالِ اللِّسَـانِيّ

بُحوثٌ مُحَكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

ندوة عقدت يومي 11-12 مارس 2020
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة/ تونس

تحرير

د. فـدوى العـذاري

نوز المعرفة

تجديد المنوال اللساني: بحوث محكمة

تحرير: فدوى العذاري

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الأردنية: 2020/10/4371

ردمك: ISBN: 978 9957 74 918 7

الطبعة الأولى: 2021م/ 1442هـ

جميع الحقوق محفوظة © 2021

دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع
Dar Kunouz Al Marefa Publishers

عمّان – الأردن Amman - Jordan
عمّان: وسط البلد – ش. الملك حسين
مقابل بنك الإسكان
هاتف Tel: 00962 6 4655877
خلوي: Mobile: 00962 79 5525 494
E-mail : dar_konoz@yahoo.com
www.darkonoz.com

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو استنساخه أو نقله كليا أو جزئيا — في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطرق إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها — دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

Copyright © All Rights Reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the Publisher.

مقدمات لنحو دلالي للعربية

د. عزالدين محمد المجدوب

كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة سوسة توتس- جامعة القصيم

majdoub.ezzeddine@gmail.com

المقدمة

كان كتاب «مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية»[1] عرضا منهجيا لأهم المفاهيم الدلالية والمنطقية واللسانية التي استقرت في البحث اللغوي العالمي. وقد ركزنا عند عرض هذه المفاهيم على البعد الإجرائي والتطبيقي على العربية متبنين المسلمات التالية:

- الإقرار بقيمة وصف العرب للسانهم.
- الإقرار المنهجي بقيمة البحوث اللسانية والدلالية العامة من حيث هي مفاتيح جيدة لقراءة التراث النحوي والدلالي العربي وإبراز قيمته العلمية.
- الإقرار بفائدة هذه المفاهيم اللسانية في تدقيق المفاهيم والمصطلحات التراثية وإعادة صياغة بعض الأحكام أو إعادة ترتيب الأبواب النحوية ومراجعتها.

ونحن نروم في هذا البحث وضع الأسس والمقدمات والمفاهيم الإجرائية التي تسمح بوضع الخطوط الكبرى لما يمكن تسميته بالنحو الدلالي للعربية، دون قطع حاد مع المصطلحات الجارية عند النحاة وعند عامة المشتغلين بالعربية.

---

(1) عزالدين المجدوب، 2019، مفاهيم لسانية ودلالية لوصف العربية، جامعة القصيم المملكة العربية السعودية.

ينقسم البحث إلى قسمين:

- الاختيارات والمبادئ المنهجية الكبرى الموجّهة للبحث والمفاهيم الإجرائية المستفادة من تطوّر البحث اللساني والدلالي.
- الآثار التطبيقية المترتّبة عن هذه المبادئ في تصوّر نحو دلالي للعربية. ونقتصر فيها على بعض الأمثلة التوضيحية تناسب هذا العرض الموجز ونفترض للسبب نفسه أن التعريف الدقيق للمفاهيم الإجرائية معلوم ونحيل القارئ على العمل المذكور.

1. الاختيارات والمبادئ المنهجية الكبرى الموجهة للبحث

1.1. أولوية المعنى على اللفظ

كان اللغويون إلى حدود 1980 يقابلون بشكل ما بين الدراسة النحوية والصرفية من جهة والدراسة الدلالية والمعجمية أو البلاغية من جهة ثانية بتأثير المسلّمات البنيوية. لكن هذا الموقف العلمي انحسر تأثيره وأصبح اهتمام الباحثين مركّزا على كيفية تشكّل المعنى في مستويات النظام اللغوي المتعدّدة ويقارنون بينها ويضبطون الخصائص المميّزة لكل منها ويبرزون كيفية تعاملها في بناء المعنى الذي يُبلغه المتكلم أو كيفية صناعة المتلقّي للمضمون الدلالي الذي يفهمه.

لقد حصل هذا التحوّل في الدراسات اللغوية نتيجة تطوُّر البحث العلامي واللساني وتدقيق نظرية العلامة اللغوية واستيعابها للدراسة المعجمية. كما أسهم فيه تقدُّم الدراسات الأنماطية[1] للألسنة والتقاء الدراسة اللغوية بعلوم أخرى أهمُّها المنطق الحديث والفلسفة التحليلية وعلم النفس العرفاني وعلم الحاسب وتطبيقاته في الترجمة الآلية أو استخراج المضامين الدلالية من المدوّنات الضخمة. وأثمر هذا التطوُّر صياغةَ عِقْدٍ من المصادرات المعرفية المفيدة والمبادئ المنهجية والمفاهيم الناجعة سمح للباحثين بتحديدِ مكونات منوال اللغة وتدقيقِ كيفية اشتغاله.

---

(1) كروفت وليام، 2015، الأنماطية والكليات، ترجمة سمية المكي، مراجعة هشام الريفي، المركز الوطني للترجمة تونس.

المصادرات المعرفية

أهمُّها الانطلاق من وجهة نظر المتكلم في دراسة اللغة والتسليم بالفرضيات التالية:

- اعتماد وجهة نظر المتكلم لا المخاطب لدراسة اللغة[1].
- اعتبار مهارة الشرح والترادف أصلا منهجيا يمكّن من فهم اشتغال اللغة في الانتقال المقولي عند لوسيان تانيار[2] والتحويلات عند شومسكي[3] والتشارط عند محمد صلاح الدين الشريف[4] والإبانة والتنصيص عند سيرل[5].
- اعتماد معيار قابلية الشرح والترادف لتمييز الدلالة المعجمية من الدلالة النحوية وبيان خصائص كل منهما[6].

المبادئ المنهجية:

تشتمل على ثلاثة مبادئ:

- عدم الفصل بين أصناف الدلالات وبين الأقسام وافتراض الاسترسال والمشابهة[7] (ثمرته الوصفية تفسير امتزاج العلامات اللغوية والاشتراك اللفظي والقول بمشابهة الحرف والفعل وخاصة القول بتضمن الاسم للحرف وانعدام إمكانية التمثيل الرمزي لتوالي العلامات اللغوية في بعض الوحدات)[8].

---

(1) المجدوب عزالدين وآخرون، 2013، الاشتقاق الدلالي في نظرية معنى-نحو ضمن حوليات الجامعة التونسية عدد، 58.

(2) نجار سميرة، 2002، نظرية الانتقال المقولي ووجوه تطبيقها على العربية، ماجستير بإشراف محمد صلاح الدين الشريف، منوبة تونس.

(3) غلفان مصطفى، 2010، اللسانيات التوليدية، ص 164- 165.

(4) الشريف محمد صلاح الدين، الشرط والإنشاء النحوي للكون.

(5) سيرل جون، ترجمة أميرة غنيم، المركز الوطني للترجمة تونس.

(6) مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية ص157-161.

(7) بولغير ألان وملتشوك إيغور ترجمة عزالدين المجدوب ومنصور الميغري، جامعة القصيم.

(8) مجدوب عزالدين ومعاذ الدخيل، 2016، إعادة تبويب أبواب النحو على ضوء معاني الكلام، مجلة اللسانيات العربية عدد 3، ص 41-83.

- القول بالحركية والنقل المقولي بين أقسام الكلم[1]. وهو يناظر ما سماه النحاة العرب نقلا مثل نقل الاسم العلم آو نيابة أو تطفلا وافتراضا بين أقسام الكلم.
- العناية بالنظام اللغوي في ذاته دون إغفال شروط استعماله؛ وثمرة هذا المبدأ فصل الباحث بين كون الكلمات في وضع ذكر أو استعمال عند دراسة الوحدات اللغوية والمقولات النحوية والصرفية نحو المعنى والإحالة والدلالة الصرفية للزمن والإحالة الزمنية في الجملة والقول، والفصل بين المشاركين في الحدث في حد ذاته والمشاركين في الإخبار بالحدث في عملية القول[2] أو الإحالة الموضوعية والإحالة الإشارية[3]

مكوّنات منوال اللغة وكيفية اشتغاله:

- تشتمل الجملة على أربع علاقات أساسيّة. ثلاثٌ منها هرميّة هي العلاقة الدلالية والتركيبية والصرفية أمّا العلاقة الرابعة وهي العلاقة الإحالية فغير هرميّة: مع التنبيه أن العلاقة النحوية هي الناظمة لكل مكوّنات الجملة فلا يَندُّ عنها آي مكوّن.
- تتحقق الجملة ضرورة ضمن عمل لغوي نسمّيه كلاما.
- المكوّنات الأساسية في كل عمل لغوي ثلاث مرتبة هرميا هي معنى كلام ونسبة إسنادية وعمل إحالة.
- أقسام الكلم الأساسية الكونية بالإضافة إلى الحرف أربعة. هي الفعل والاسم والصفة والرديف adverb: ولكل منها قسم عميق في عامّة الألسنة البشرية وقسم سطحي ممكن التحقق في كل لسان على حدة[4].

---

(1) مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص380–386.

(2) السيرافي شرح كتاب سيبويه، المجلد الأول، 17–18، 2008. تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي.

(3) مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية ص 197–204.

(4) مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص 386– 395. أخذ التقسيم عن جاسبرسن ودعمه لوسيان تنيار.

- الجملة الفعلية هي الأصل في وصف العربية[1] وجميع الألسنة البشرية[2] على نحو ما بينه لوسيان تانيار وبنى على ضوئه تقسيم الألسنة إلى ألسنة ذات الترتيب النازل وذوات الترتيب الصاعد. وقد أقام اللسانيون[3] تلك النمطية بالنظر إلى رتبة الفعل والفاعل والمفعول فانقسمت إلى ستة أصناف:

* فاعل+ مفعول به + فعل
* فاعل + فعل + مفعول
* فعل + فاعل + مفعول.
* فعل + مفعول + فاعل
* مفعول + فعل + فاعل
* مفعول + فاعل + فعل

2. الثمار التطبيقية المترتبة عن هذه المبادئ:

1.2. تعريف الكلام

بعد عرض أهمّ المصادرات والمفاهيم الوصفية التي نقرُّها ننتقل لعرض أهم المقترحات التي نتبناها لإعادة وصف العربية دلاليا ونبدأ بما يبدأ به النحاة العرب وهو تعريف الكلام والجملة. نعتمد مصطلح الكلام نظيرا عربيا لمفهوم العمل اللغوي ونخصص مصطلح جملة للتحليل التركيبي والعلاقات النحوية. وبناء عليه نعتمد التعريف التالي:

الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد «ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه». والكلامُ الذي يحسن السكوتُ عليه هو الكلام المعقود على معنى

---

(1) يقول الجامي: «الفاعل أصل المرفوعات عند الجمهور: لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل؛ ولأن عامله أقوى العوامل» الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص253.

(2) مفاهيم دلالية ص 341– 342 وص 388–389.

(3) جدول الأطلس اللغوي العالمي لبنية الألسنة http://walls.info

من معاني الكلام يسودُه، ويتسلطُ على مُكوّناته من قبيل: الإثبات. والنفي والاستفهام والأمر والشرط[1].

2.2. تبويب معاني الكلام

تنقسم معاني الكلام إلى قسمين:

- واجب وغير واجب[2]
  - * واجب نحو الإثبات والتحقيق والمدح والذم والتعجب
  - * غير واجب نحو النفي والأمر والاستفهام والشرط
- خبر وإنشاء
- خبر نحو الإثبات والنفي وبعض جمل الشرط حسب صنف جملة الجزاء.
- إنشاء نحو الاستفهام والأمر والنهي وبعض جمل الشرط حسب جملة الجزاء.

3.2. الجملة

1.3.2. نوع الجملة من حيث الفعل الذي يتصدّرها

تنقسم الجملة في العربية باعتبار الفعل الذي يتصدّرها ويعمل في كل مكوّناتها إلى أربعة أصناف وأقمنا التقسيم حسب أنواع الأفعال التي بانت أهميتها في الدراسات اللسانية وبناء على تسليمنا بأن الجملة الفعلية هي الأصل في عامة الألسنة البشرية:

- الجملة الفعلية التي صدرها فعل تام ونموذجها فعل العلاج نحو «ضرب زيد عمرا» وتلحق بها الجمل المتحققة بأسماء الأفعال وما فيه معنى الفعل من المصادر والجمل الاسمية التي فيها معنى الإنشاء.
- الجملة الاسمية التي يكون صدرها فعلا ناقصا من أخوات كان أو حرفا مشبها بالفعل أو شبهه. ونعتبر الابتداء شبيها بفعل ناقص وملحقا به غير

---

(1) عزالدين المجدوب ومعاذ الدخيل، 2016، اعادة تبويب أبواب النحو على ضوء معاني الكلام.

(2) خالد ميلاد خالد، 2001، ص و المرشد أفراح، 2015.

متحقق باللفظ. ويدعم هذا الرأي أن الابتداء فرد من جدول العوامل الداخلة على الجملة الاسمية يتعاقب معها. والفرق بين قولنا وقول القدماء أن النحاة جعلوا الجملة الاسمية المرتفعة بالابتداء أصلا تدخل عليه النواسخ؛ بينما عددنا الجملة الاسمية المصدرة بناسخ متحقق باللفظ أصلا نلحق به العامل المعنوي غير المتحقق باللفظ. ولا يبعد هذا الاجتهاد عن إلحاق الضمير المستتر بالضمائر الظاهرة في الفعل.

- الجملة المصدرة بأفعال الاعتقاد وقد فصلناها عن الجملة الاسمية رغم أنها تنسخ الابتداء لاتصالها بأفعال القول وتداخلها معها.
- الجملة المصدرة بفعل من أفعال القول وقد أفردناها لأنها صنف كوني في عامة الألسنة البشرية[1].

2.3.2. من حيث البساطة والتركيب

وتنقسم الجملة من حيث البساطة و التركيب

إلى جملة بسيطة لا تشتمل إلا على إسناد أصلي واحد مقصود لذاته.

وجملة مركبة تتضمن أحد محلاتها إسنادا أصليا غير مقصود لذاته نحو الجمل التي لها محل من الإعراب.[2]

ولا يمكن توضيح الإسناد الأصلي من شبه الإسناد وغيره إلا بتوضيح أجزاء الجملة. يشمل شبه الاسناد إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف.

3.3.2. أجزاء الجملة: تركيب الإفراد:

1.3.3.2. الكلمة

عرف النحاة الكلمة بأنها معنى مفرد بالوضع. غير أنّ مفهوم الإفراد يحتاج تدقيقا فهو يستعملُ بثلاثة مضامين مختلفة حسب مستوى التحليل.

---

(1) بولغير وملتشوك، 2017/2009. ملتشوك التعلق اللغوي ص11/6 و127/51 : منصور الميغري، أفعال القول في العربية.

(2) الإستراباذي رضي الدين، شرح الكافية ص 22–23.

كلمة 1: تستعمل بمعنى العلامة اللغوية الدنيا نحو علامة الإعراب أو الوزن (اللفظ المفرد الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه)[1].

كلمة 2: يدل في باب الصرف على اللفظة التي اجتمعت فيها الدلالة اللفظية للجذر والدلالة الاشتقاقية و الدلالات التصريفية ما عدا الإعراب[2].

كلمة3: تدل على اللفظة التي تشغل جزء الجملة من الفعل و الفاعل (ويسميه النحاة قسم الكلام) ويميز النحاة بين تركيب الإفراد وتركيب الإسناد وهو المعنى الذي نطلبه[3].

ويدخل في تركيب الإفراد المضاف والمضاف إليه وشبه الإسناد في المركب بالمصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب والمركب بالجر لأنه معمول المستقر. أما المؤول بالمصدر فإنه يحوّل الجملة التي يتحقق فيها إلى جملة مركبة لأن صلة الموصول جملة.

2.3.2. المركب

يمكن تصنيف مركبات الإفراد حسب رأسها. نحو مركب بالجر أو مركب بالإضافة أو مركب باسم الفاعل والمفعول ونحوه.

1.4. أقسام الكلم:

تمهيد

يقر اللسانيون أربعة أقسام كلم معجمية كبرى لعامة الألسنة البشرية بالإضافة إلى الحرف هي الفعل والاسم والصفة والرديف adverb أو الظرف حسب بعض الترجمات. وتفيد هذه الأقسام النظرية الباحثين في المقارنة بين الألسنة ويتخذونها وسيطا تأويليا للمقارنة بين الظواهر اللغوية وتجويد تعليم الألسنة الأجنبية وتدقيق الترجمة الآلية. وافترضوا في هذه الأقسام الأربعة بنية عميقة وبنية سطحية لاستيعاب تنوع تقسيم الكلم في الألسنة الذي يعود إلى

(1) المرجع نفسه، الإستراباذي رضيّ الدين، شرح الكافية، ج1، ص 12-13.
(2) الإستراباذي رضيّ الدين، شرح الشافية، ص 1.
(3) الإستراباذي رضيّ الدين، شرح الكافية، ج1، ص 17.

اختلاف نظمها الصرفية بل غيابها في بعض الأحيان. سوف نعتمد هذه القسمة أفقا نظريا مساعدا على التحليل ونبقي على القسمة الثلاثية لأقسام الكلم. ونرى أن المهمّ ليس اقتراح تقسيم جديد للعربية وإنما تدقيق خصائص الأقسام الكبرى وأقسامها الفرعية. وسنبدأ بالفعل بناء على منطلقاتنا السابقة.

2.4. تعريف الفعل وأقسامه

سبق أن عرفنا الفعل ضمنا بأنه العامل النحوي الذي يتصدر جملة مستقلة بأصل وضعه ولا عبرة لما تقدم عليه اتساعا. وقد قسمناه إلى أربعة أقسام هي الفعل التام والفعل الناقص وأفعال الاعتقاد وأفعال القول.

2.4. الفعل التام

نتبنى تعريف النحاة العرب للفعل التام مع التدقيق التالي: الفعل التام هو الذي يدل على حدث وزمان محصل في قول تام. ونعتمد مفهوم المحمول والموضوع بالمعنى الذي ضبطه فريقه لضبط المشاركين في الحدث. فيكون الفعل اللازم ذا مشارك واحد والفعل المتعدي إلى مفعول واحد ذا مشاركين في الحدث هو القائم بالفعل والواقع عليه[1].

من أهم خصائص الفعل وأسباب القول بثقله اكتنازه صفة المحمول الدلالي والعامل النحوي. ويظهر توازي البنية الدلالية والبنية التركيبية في كون الفعل اللازم يوافق المحمول ذا المشارك الدلالي الواحد نحو «نام»

ويوافق الفعل المتعدي المحمول الدلالي ذا المشاركين في الحدث نحو «ضرب»

ويوافق الفعل المتعدي إلى مفعولين المحمول الدلالي الذي يطلب ثلاثة مشاركين في الحدث مع أفعال العطاء. نحو أعطى ومنح وحرم.

ويزداد ثقل الفعل وكثافته الدلالية باعتماد حروف معاني الكلام عليه نحو النفي والنهي والاستفهام والتحضيض والشرط.

---

(1) تانيار لوسيان، إطلالات على النظريات الدلالية واللسانية في النصف الثاني من القرن العشرين.

يمتاز الفعل التامّ بتطابق اتجاه التسلط الدلالي مع التسلط الإعرابي. والبنيتان خطان متوازيان متفقتان في الاتجاه تنطلقان من العامل نحو المعمول بالمعنى الرياضي الكلمة.

فالمحمول (ضرب) هو الذي يتحكم في المشاركين في الحدث ويرمز لهذه العلاقة بالعبارة المتعلقية: ضرب (زيد، عمر).

والفعل «ضرب» هو الذي يتحكم في الفاعل «زيد» وفي المفعول به «عمرو» ويفرض عليهما الرفع والنصب.

سيكون مفهوم توجيه البنية الهرمية بين العنصر المتحكِّم والعنصر المتحكَّم فيه معيارا مفيدا لتدقيق كيفية اشتغال العلاقات الدلالية والنحوية والصرفية والتداولية في الجملة والمقارنة بينها وتوضيح حالات التوافق في التوجيه وحالات عكس اتجاه التحكم. إن استقراء الحالات التي يتوازي فيها توجيه البنية الحمليّة من المحمول إلى الموضوع مع توجيه البنية الإعرابية من العامل إلى المعمول واجتماعهما في وحدة معجمية واحدة أو تفريقه بين وحدتين مختلفين كفيلٌ بالكشف عن خصائص كثير من الأبنية والوظائف نحو الإضافة اللفظية والإضافة المعنوية والأفعال الناقصة وأفعال الشروع المعهودة في النحو العربي والأفعال العماد التي لا تستغني بمرفوعها عن منصوبها[1] والتعابير المعجمية التي تكافئ الأفعال اللازمة دلاليا رغم أنها سبكت على قالب الأفعال المتعدية[2] وظواهر الشرط والمطابقة في أسماء الإشارة[3] والنعت السببي أو الوحدات المعجمية المركبة. كما سيكشف بعض ظواهر التوافق أو عدم التوافق بين البنية التركيبية للجملة وبنيتها الدلالية على مستوى معاني الكلام.

3.4. صيغ بناء الفعل

تسمى حالة التوافق بين البنية الدلالية للمشاركين في الحدث والوظائف

---

(1) نحو أدى الصلاة وأدى واجبه واقترف إثما.

(2) نحو رجع بخفي حنين فمضمونها الدلالي يكافئ (خاب) أو (فشل).

(3) نحو الآية ﴿قالت فذلكن الذي لمتنني فيه﴾ سورة يوسف/32.

النحوية صيغة المبني للعلوم. يميز اللسانيّون أربعة صيغ لبناء الأفعال في عامة الألسنة هي:

- البناء للفاعل (أي البناء للمعلوم)
- البناء للمفعول
- بناء الانعكاس (تمثله أفعال المطاوعة وصيغ التعبير بالنفس ضرب نفسه)
- بناء التشارك (وفيه الفعلُ اللازم نحو «تخاصما» والمتعدِّي نحو «تهاديا»).

تمثل كلّ صيغة من هذه الصيغ تنظيما لمشهد الحدث وترتيبا للمشاركين فيه يعكس عناية المتكلم[1].

3.4. مقولات الفعل الصرفية

أهم المقولات الصرفية للفعل هي تصريف الفعل حسب مقولات الخطاب ومقولات الواجب وغير الواجب والبناء والإعراب.

4.4. مقولة الخطاب

تقسم الضمائر الدالة على المشاركين في عملية القول إلى:

- ضمائر الغيبة التي تحيل على المشاركين في الحدث والغائبين من عملية القول
- ضمائر الحضور التي تحيل في الآن نفسه على المشاركين في الحدث وفي عملية القول ذاتها. وتنقسم إلى:
  - ضمير المتكلم
  - ضمير المخاطب

تشمل الغيبة ضمائر الغائب وكل الأسماء الظاهرة.

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص 106–107 (واعلم أن تقديم الشيء على وجهين:تقديم على نية التأخير [...] وتقديم لا على نية التأخير [...] نحو: ضربت زيدا وزيد ضربته).

5.4. الواجب وغير الواجب

لا وجود لمقولة الزمن في الفعل من جهة الصرف؛ لأن صيغ الماضي والمضارع والأمر لا تنتمي إلى مقولة واحدة يختار المتكلم بينها ضرورة. لعدم تجانس الماضي والمضارع من ناحية والأمر من جهة ثانية وإنما تقوم القسمة بين الواجب (الماضي والمضارع) وغير الواجب (الأمر). تعني هذه الثنائيّة عند سيبويه الواقع وغير الواقع.

ثم ينقسم الواجب إلى حدث وقع وتمّ وانقطع هو الماضي وحدث غير واقع لم يتمّ ولم ينقطع هو المضارع[1].

الواقع		غير الواقع
الماضي	المضارع	الأمر

يمثل مقترحنا إعادة صياغة لنص سيبويه بالاعتماد على مفهوم المقولة والتمييز بين صيغة الفعل في حال ذكر أو في حال استعمال. ويدعمه اعتراض ابن الطراوة[2] على دلالة الفعل على الزمان ببنيته وقولُ ابن أبي الربيع: (والماضي ما وقع وانقطع والحال ما وقع ولم ينقطع والمستقبل ما لم يقع).

3.1.4. البناء والإعراب في الفعل مقولة صرفية

لم يكن النحاة مخطئين عندما وضعوا إعراب الفعل ضمن علم الإعراب لأن عوامل الفعل محصورة وهي علاقة سياقية تندرج مبدئيا ضمن العلاقات التركيبية. ولكنهم نبّهوا أيضا إلى أن الإعراب في الفعل فرع وأن الأصل فيه للأسماء التي يدلُّ الإعراب فيها على وظائف نحوية[3]. ونحن نعتمد على قولهم

---

(1) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1 ص 219 ج1 «والماضي ما وقع وانقطع والحال ما وقع ولم ينقطع والمستقبل ما لم يقع».

(2) ابن أبي الربيع. الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، سفر2، ص96-97.

(3) «وإنما كان ذلك الإعراب في الاسم لأنه تطرأ عليه معان عند التركيب [...] وأما الفعل فأبنيته دلت على أزمنته... وما احتيج إليه بعد ذلك فقد وضع له حرف يدل عليه فلا يحتاج إلى إعراب» (الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ج 2، ص 179).

لإخراج إعراب الفعل من التركيب بالكلية. فهو ظاهرة صرفية يكون لها بصفة عرضية إفادة تركيبية ترشد إلى فقدان جملة استقلالها التركيبي في بعض الجمل المركبة مثل فاء السببية. وسنرى فائدة هذا القول في تحليل جملة الشرط. وبناء على ما سبق نعتبر عوامل إعراب الفعل عوامل صرفية وعلامات الإعراب فيه جداول تصريفية لا نحوية.

تنقسم الأفعال صرفيا حسب هذه المقولة إلى قسمين:

المبني بأصله صرفيا ويشتمل على الأمر والماضي

المعرب بأصله صرفيا ويشمل المضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم.

- العامل الصرفي الذي يرفع الفعل المضارع عامل معنوي.
- العوامل الصرفية التي تنصب الفعل المضارع هي أن ولن وإذاً وكي
- العوامل الصرفية التي تجزم المضارع هي لمّا ولام اقتضاء الفعل ولا التي لاقتضاء الترك وإن الشرطية وما تضمن معناها من أسماء وظروف.

تنتمي صيغ الفعل المضارع المرفوع والماضي إلى مقولة الواجب.

تنتمي صيغ المضارع المنصوب والمجزوم إلى غير الواجب.

4.1.4. مقولة التأكيد وعدم التأكيد

تتنوع وسائل تأكيد في العربية ومنها ما هو معجمي وما هو صرفي ونقتصر على الثانية. وهي مقولة ثنائية:

- مقولة غير موسومة هي عدم التأكيد. تنتمي صيغ الفعل غير المؤكدة إلى مقولة الواجب.
- مقولة موسومة هي التأكيد وتنحصر في الفعل المضارع. ولا تكون إلا في غير الواجب.

5.1.4. الدلالة الزمنية للفعل

ليس للفعل دلالة زمنية صرفية لكن مقولات الواجب وغير الواجب ومقولات انقطاع الفعل أو عدم انقطاعه تهيئه للتعبير عن الدلالات الزمنية نحو المضي والحال والاستقبال في الأقوال التامة. وينبغي أن تدرس الدلالة الزمنية عند

تحليل الجمل التامة. وتنقسم الإحالة في الأقوال التامة قسمين:

- إحالة موضوعية لا علاقة لها بزمن القول ولا بالمتكلم ولا بالمخاطب وتتخذ مرتكزا تاريخيا.
- و إحالة زمنية تتخذ زمن القول مرتكزا لها وتكون
- إشارية إذا طابق زمن الحدث المخبر به زمن التلفظ به وهو زمن الحال[1].
- غير إشارية إذا لم يطابق زمن حصول الحدث زمن الإخبار به نحو الماضي والمضارع المخصص بالسين وسوف.

4.1.4. الأفعال الناقصة

هي أفعال غايت منها الدلالة على الحدث وغلبت عليها في الأقوال التامة الدلالاتُ الزمنية والمظهرية نحو الشروع والمقاربة والإتمام والاستمرار وبعض معاني الكلام نحو النفي بليس. ويميل الباحثون اليوم إلى اعتبارها غير محصورة[2].

توجيه البنية الدلالية والبنية الإعرابية

يختلف توجيه التسلط بين البنية الإعرابية والبنية الحملية في الأفعال الناقصة. لذلك فإن الفعل الناقص يتحكم نحويا في اسمه وخبره من خلال توزيع علامات الرفع والنصب. لكن الاسم المفيد للوصف الواقع خبرا هو الذي يتحكم دلاليا في الاسم الواقع اسما للناسخ لأنه المحمول الدلالي.

6.1.4. الأفعال المفيدة للظن واليقين

تتفق الأفعال المفيدة للظن واليقين مع الأفعال الناقصة في غياب الحدث

---

(1) يقول السيرافي عن زمن الحال أو الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي: «[هو] كائن في وقت النطق... وهو الفعل الذي يكون زمانُ الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده» شرح كتاب سيبويه. المجلد I. ص17-18.

(2) مفاهيم دلالية ولسانية لوف العربية. ص352.

منها. و لها كثير من الخصائص التركيبية المميزة تبرر إفراداها بقسم. من أهمها الإعمال والإهمال والتعليق[1].

6.1.4. أفعال القول

لها كثير من الخصائص التي تتميز بها أهمها التعليق[2].

5. باب الاسم

تمهيد

لقد حد النحاة الاسم دلاليا وتركيبيا وصرفيا واستقرؤوا خصائصه وبينوا على ضوئها أقسامه الفرعية كما رتبوا هذه الأقسام ترتيبا هرميا بمقتضى مدى رسوخ هذه الوحدات في الاسمية أو ابتعادها عنها ومشابهة الفعل وخاصة الحرف. ويمكن أن نقول إن الرسوخ في الاسمية أو العراقة فيها تعني استيفاء خصائص الدلالة المعجمية وأن مشابهة الحرف تعني تضمنها الدلالة النحوية أو غلبتها عليها. وقد قسموا الاسم تقسيما مزدوجا باعتباره وحدة معجمية أو قسما تركيبيا ومحلا نحويا تشغله الوحدة المعجمية كما تشغله مركبات تقوم مقام الاسم وتحل محله.

ورغم كل جهود النحاة واللسانيين فإن تبويب الأقسام الفرعية داخل باب الاسم يظل مهمة صعبة. ولتجاوز هذه الصعوبة تفسر بعض أسبابها. يعود السبب إلى تداخل الأقسام الفرعية وعدم استقلال كل قسم بوحدات خاصة به ولذلك فإن الاسم وإن كان الممثل الطرازي للدلالة المعجمية فإن بعض وحداته في العربية وفي غيرها من الألسن تجمع بين الخصيصة المعجمية والوظيفة النحوية وهو ما يصعب مهمة التبويب.

ومن ناحية ثانية إذا عدنا إلى التصنيف العلامي فإن الاسم يندرج ضمن الوحدات التي تؤدي وظيفة التسمية بامتياز ولكن بعض الوحدات الأساسية فيه

---

(1) الميغري منصور مبارك. 2015. نظام القول في العربية.

(2)

تتسم بسمة المشيرات التي لا يمكن تعيين مرجعها إلا بحضور المشار إليه لأن مدلولاتها على درجة من العموم كبيرة. لذلك فالقسمة الأساسية لباب الاسم هي الوحدات الإشارية والوحدات غير الإشارية.

وسنبدأ بالوحدات غير الإشارية وهي الأسماء الظاهرة التي تدخل في باب الغيبة.

ويمكن أن نقول إن ثراء المقولات الصرفية في الاسم وظيفتها تيسير مهمة التسمية وتخليصها من خصيصة المشيرات المرتبطة بالمقام. وسننظم الحديث في هذا المبحث على أساس هذه الثنائية فننظر في باب الاسم مركزين على الوحدات التي ليس لها الصفة الإشارية. ثم ننظر في قسم الأسماء التي تكون لها الخاصية الإشارية.

1.5. الأسماء الخالية من الطابع الإشاري بأصل وضعها

وتنقسم الأسماء الخالية من الطابع الإشاري إلى:

- أسماء غير مبهمة وذات مضمون دلالي:
  - * اسم الجنس
  - * اسم العلم
  - * الصفة
  - * الظرف
- الظروف غير الملازمة للإضافة
- الظروف الملازمة للإضافة
- أسماء مبهمة ومفتقرة للمضمون الدلالي:
  - * الأسماء الموصولة
  - * الكنايات

2.5. الأسماء الموغلة في الإشارية

- ضمائر الحضور،
- أسماء الإشارة.

3.5. مقولات الاسم

تمكن المقولات الاسمية من تمييز باب الاسم من باب الفعل كما تمكن من تدقيق وصف الأقسام الفرعية للاسم وأهمُّ هذه المقولات:

- مقولة الإعراب وتتألف من ثلاث أصناف فرعية هي الرفع والنصب والجر.
- التعريف والتنكير وتتألف من عنصرين[1].
- مقولة العدد وتشمل المفرد والمثنى والجمع على نهج التثنية.
- مقولة الجنس وتضم المذكر والمؤنث.
- ومقولة التصغير وتتقابل مع الصيغة الأصلية الخالية منه.

بعد هذا التمهيد ننتقل لتحديد الأقسام الفرعية بناء على خصائصها الدلالية والإعرابية والصرفية والتداولية.

الاسم

3.5. خصائص اسم الجنس:

قسم النحاة اسم الجنس إلى قسمين:

- قسم ليس بصفة و هو الاسم النموذجي لباب الاسم أو أمُّ الباب؛ كما كانت أفعال العلاج أمّ الباب في الفعل. يتميز اسم الجنس الذي ليس بصفة بأنه موضوع دلالي للمحمول أي مشارك دلالي نموذجي في الحدث.

وهو تركيبيا معمول نموذجي بما أنه يشغل أهم وظيفتين في الجملة الفعلية بفعل تامّ متعدٍّ وهما وظيفتا الفاعل والمفعول به. والأصل في هذا القسم ألا يشغل وظيفة المحمول الدلالي ولا يكون قمة تركيبية في الجملة العربية. ولا مسندا في الجملة الاسمية[2] وأن يكون جامدا لا مشتقا.

---

(1) فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطب ج1 ص 86 ابن يعيش.

(2) لا يصح أن يكون زيد الخبر [في قولك: قائم زيدٌ] لأن الأسماء لا تستفاد. ابن يعيش ج1 ص 86.

- قسم صفة: وهو مشتق ويتحمّل الضمير ويكون بحسب الاستعمال تارة متمحّضا للاسمية فيكون موضوعا دلاليا ويكون تارة أخرى محمولا دلاليا. وتكون القرائن السياقية وغياب بعض المقولات هي التي ترجّح هذا التأويل أو ذاك. وينتج عن هذا الوضع لَبْسٌ في تعيين المركَّب بالإضافة هل هو مركب اسمي أو مشتق عامل عمل الفعل.

تدخل على اسم الجنس كلّ مقولات الاسم فتعتقب عليه علامات الإعراب والتعريف والتنكير بلام التعريف وبالإضافة المعنوية والجمع والتأنيث والتذكير ويدخله التصغير.

4.5. خصائص الاسم العلم:

الاسم العلم هو نموذج من الاسم الذي لا يكون إلا موضوعا لمحمول أو مشاركا في الحدث. ولا يشغل أبدا دور المحمول. ويتميّز بأن مدلوله فارغ لا يتوفّر له تعريف في المعجم بدليل استحالة شرحه بمرادف له. وتعتقب عليه علامات الإعراب من رفع ونصب وجر بحكم كونه موضوعا دلاليا نموذجيا للأفعال التامة المتصدرة للجملة. لكن لا تدخله علامات التعريف والتنكير ولا تتعاقب عليه ولا يثنى ولا يجمع ولا تلحقه علامات التأنيث. ولا يكون مسندا في الجمل المصدرة بأفعال ناقصة إلا بالاتكاء على ضمير فصل وهو ينعت ولا ينعت به. يستمد تعريفه وتذكيره وتأنيثه من التواضع بين المتكلمين لا باعتقاب أفراد مقولة عليه.

3.5. خصائص الصفة:

تؤدي الصفات دور المحمول الدلالي وتطلب مشاركين في الحدث بحسب ما اتصلت به من أفعال (وأم الباب فيها اسما الفاعل والمفعول وما ألحق بهما).

الأصل في الصفة أن تكون محوِّزا للاسم[1]، لا أن تكون مشاركا دلاليا

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل ج 3، ص 322 (المشتقات انما وضعت لتكون جارية على الأسماء الجوامد الدالة على الجنس).

للمحمول ولذلك إذا حلت الصفة في محل نحوي يشغله المشاركون الدلاليون في الحدث قال النحاة بإقامة الصفة مقام الموصوف.

لا تعمل الصفة قمة تركيبية ولا تكون عاملة عمل الفعل المتصدر للجملة إلا في حالة واحدة، إذا اعتمدت على نفي أو استفهام. أما داخل الجملة فتعمل إذا اعتمدت على مبتدأ أو نعت أو حال. وهي في النعت الحقيقي تطابق منعوتها في أربع مقولات هي الاعراب والتعيين والعدد والجنس. أما في النعت السببي فتطابقه في مقولة التعيين والإعراب فقط.

ويمثل النعت السببي نموذجا متميزا في توضيح اختلاف توجيه العلاقات الهرمية في الجملة لأنه يطابق وحدتين معجميتين مختلفتين وهو ما يسمى بالمطابقة المتعددة.

4.5. خصائص الظرف:

للظرف في العربية مضمون أضيق بكثير من مفهوم الرديفAdverb المعتمد في اللسانيات إذ هو يدل في مصنفات اللسانيات على قسم كلم يكون محوًرا للفعل[1] أو للاسم أو للصفة أومحوًراً لمحوًر آخر. ولا يكون مشاركا دلاليا ولا قمة تركيبية في صدر الجملة. وهو بهذا المعنى يشمل دلالات تؤديها العربية في بنيتها السطحية في باب الفعل بظروف الزمان والمكان والحال والمفعول لأجله والمفعول معه والمفعول المفيد للآلة و تمييز النسبة. وتؤديها في باب الاسم بوظيفة النعت والإضافة والبدل والتمييز والاستثناء.

وتختلف العربية عن الألسنة التي تشتمل على رديف حقيقي في خلوّ نظامها الصرفي من آلية اشتقاقية تولّد وحدات معجميَّة بهذه المعاني. بحيث لا تملك من قسم الرديف المفترض إلا ظرفي المكان والزمان. لعل هذه الملاحظة تبرز بعض التقاطعات والتداخل في تعريف الحال والظرف والمفعول المطلق.

---

(1) ما يسميه سيبويه نعت الفعل عند الحديث عن الحال

أقسام الظرف في العربية

الأصل في الظروف ألا تكون ذات معنى حملي ولا مشاركا من مشاركي الحدث فتقتصر على التحوير. أما في العربيّة فيوجد قسم كبير من الأسماء يشغل دور الاسم والظرف معا ولذلك قسم النحاة الظرف إلى متصرف منصرف وهو الأصل وهو ما جاز أن يخبر عنه وجاز أن تعتقب عليه العوامل. وغير متصرف وفيه قسمان:

وهو ما لزم النصب وهو الذي يجسم الوظيفة النموذجية للظرف.

وظروف ملازمة للإضافة وقد شابهت الحرف لافتقارها الدلالي.

6. الحرف

1.6. أقسام الحرف:

الحرف نموذج الدلالة النحوية لأنه يفتقر للاستقلال الدلالي وهو له مدلول عام لكن ليس له إحالة. وسنقسمة حسب العلاقات الأساسية في الجملة ومكوناتها الكبرى.

- تداوليا نقسم الحروف إلى حروف تؤدي معنى من معاني الكلام النظامية المحصورة واخرى لا تفيدها.
- نحويا نقسمها إلى حروف تكون قمة تركيبية ومتصدرة للجملة أو لا: وهي الحروف المشبهة بالفعل.
- حروف محورة للفعل قد سين سوف نون التوكيد.
- حروف داخلة على الاسم.

الحروف المضمنة في الاسم

الأصل في الحروف أن يستبد كل حرف بدال خاص به غير أن الدراسات اللسانية بينت أهمية ظاهرة المزج بين العلامات اللغوية في الألسنة البشرية وفي هذا الإطار تنزّل ما سماه النحاة تضمن بعض الأسماء والظروف لمعنى الشرط أو الاستفهام وبهذا الامتزاج فسروا بناء بعضها وتبوؤها صدارة الجملة. فالأسماء التي تتضمن معنى الشرط هي دوالّ تتكون من وحدتين لغويتين لا يمكن الفصل

بينهما هما حرف الشرط والظرفية أو الاسمية حسب الاسم المقصود بالتحليل.

7. الآثار التطبيقية

تمثل الفقرات السابقة نموذجا من المقترحات التي نبني عليها هذا المشروع وننتقل في هذه الفقرة لعرض بعض النتائج التي تترتب عن الاختيارات السابقة. ونتبه إلى أنه يتعذر التوسع فيها ولا تقديم كل الاستدلالات لضيق المجال. وقد أغفلنا تناول قضية النقل القولي بين أقسام الكلم، وهي الآلية الإجرائية التي تكمل التفريق بين البنية العميقة لأقسام الكلم وبنيتها السطحية[1]. وتوضح النقل القولي بين الأقسام الفرعية داخل القسم الواحد. ومنها نقل الجملة أو الفعل إلى الاسم العلم والاسم الموصول الذي يتوصل به حسب عبارة ابن يعيش إلى وصف المعارف بالجمل ومن النقل دخول فاء الشرط لتهيئة الجملة الاسمية وكل ما لا يصح أن يقع موقع فعل مضارع مجزوم. وسوف نكتفي بنقطتين:

- تبويب العلاقات النحوية في العربية على ضوء العلاقات النحوية الكلية
- إعادة صياغة قواعد الجملة الشرطية على ضوء التمييز بين العلاقات الصرفية والنحوية وخاصة اختلاف توجيه التعلق بين العمل النحوي والعمل الصرفي المتعلق بجزم الفعل. ونذكر بأن الغاية ليست استيفاء دراسة جملة الشرط وإنما عرض أهم الفرضيات التي تعين على إعادة وصف الجملة الشرطية.

1.7. تبويب العلاقات النحوية في العربية على ضوء العلاقات النحوية الكلية

تقسم العلاقات التركيبية في عامة الألسنة البشرية إلى قسمين كبيرين: هما الإتباع والعطف.

---

(1) مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية ص 385-380؛ نجار سميرة 2002، نظرية الانتقال القولي عند تانيار ووجوه تطبيقها على العربية.

وينبغي حمل مفهوم الإتباع 2 على وجه واسع يختلف عن مفهوم الإتباع الضيق الذي يوحي به باب التوابع في النحو العربي: فهو في التصنيف قسيم العطف وضديدُه. ويعود الفضل في هذا التبويب إلى ليونارد بلومفيلد (1933: 98).

1.1.7. الإتباع والعطف:

تشمل علاقة العطف مكوّنات الجملة وعلاقات الجمل داخل النص. أما الإتباع فيتحقق أساسا داخل مكونات الجملة وهو تسمية أخرى لتحكم العامل في معمولاته.

أقسام الإتباع داخل الجملة

تنقسم علاقة الإتباع داخل الجملة إلى قسمين:

- علاقة الإتمام وتشمل كل علاقات الرأس مع معمولاته والمشاركين في الحدث الذين يحدّدون مضمونه الدلالي فلا يعقل الفعل إلا بهم. وهي تعني في باب الفعل المفاعيل الحقيقية التي يضبطها التعريف المعجمي للفعل. وعلى أساسها تصنف الأفعال إلى أفعال لازمة ومتعدية إلى مفعول واحد ومتعدية إلى مفعولين. أما في الاسم فتعني الإضافة اللفظية والتمييز وأغلب ما انتصب عن تمام الاسم.

علاقة التحوير

يقصد بالتحوير كل العلاقات التي تتعلق برأس المركب ورواده ADVERB والظروف التي تخصصه من حيث زمانه أو مكانه أو صفته وهيئته وكمّيته.

تنقسم المحوّرات إلى قسمين فرعيين حسب قسم الكلام:

أ- محوّرات الفعل وما فيه معنى الفعل: ظروف الزمان والمكان والحال والمفعول لأجله والمفعول معه والمفعول المفيد للآلة وتمييز النسبة والمصاحبة.

ب- محوّرات الاسم: النعت والإضافة والبدل والتمييز والاستثناء.

آما بالنسبة إلى الألسنة التي تشتمل على قسم خاص بالصفة (أي تشتمل على أربعة أقسام كلم أساسيّة منها الاسم والفعل والصفة والرديف نحو الإنجليزية والفرنسيّة) فتميز بين محوّر الفعل ومحوّر الصفة وهو يضاهي في العربية ما سمي عند المتأخرين بنعت النعت[1].

تتسم علاقات التحوير: بأنها مستقلة عن المضمون الدلالي للوحدة المعجمية، ولذلك سماها النحاة العرب بأشباه المفاعيل.

لعل أهم ثمار هذا التصنيف أمران:

* إخراج المفعول المطلق من المفاعيل والتخلص من المعايير الصرفية التي بوأته المنزلة الأولى فيها والحقيقة أنه ليس مفعولا البتة وإنما هو مُحوِّر مثل الظرف أو الحال وقد أشار إلى ذلك ابن أبي الربيع[2].
* إعادة بحث القضايا التي درست ضمن النصب بنزع الخافض وحصر الأفعال أو استعمالاتها التي تجعل معمولاتها مفاعيل حقيقية يطلبها التعريف المعجمي للفعل أو هي مخصصات للحدث تندرج ضمن أشباه المفاعيل والمحورات.

8. الجملة الشرطية

سبق أن افترضنا أن الجملة بنية هرمية من العلاقات المحصورة تنبع من قمة تركيبية واحدة هي الفعل وبيّنا أصنافه الأربعة التي ارتضيناها وبينا على أساسها أصناف الجمل في العربية. وتمثل الجملة الشرطية تحديا لهذه الفرضية. إذ يبدو أن هرمها الذي تقوم عليه وسُمِّيت به هو أداة الشرط سواء كانت حرفا أو اسما. وقد شاع في البحث النحوي القديم والبحث اللغوي الحديث اتجاه يقول بتلازم جملة الشرط و جملة الجزاء تلازم المبتدأ[3] والخبر

---

(1) عبد العزيز النجار ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج 3، ص، 15.

(2) ابن أبي الربيع أبو القاسم البسيط في شرح الجمل للزجاجي (فإن الفعل لا يبنى للمصدر لأن المصدر إنما انتصب انتاب المفعول اتساعا.) ص 974.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل ج 8 ص155.

كما شاع عند اللغويين المحدثين القول بتلازم جملتي الشرط. وهذا القول يدحض الفرضية التي اعتمدناها.

لم يمنع القول بتلازم جملتي الشرط والجزاء بعض النحاة من التنبيه إلى أن الهرم التركيبي في الجملة الشرطية النموذجية هو جملة الجزاء وأن جملة الشرط قيد في الجزاء. (الإستراباذي)[1] وقد عمم البلاغيون على غرار السكاكي هذا القول على عامة صور الجزاء وغيرها من المفاعيل وأشباه المفاعيل. ولكن هذا القول الذي نتبناه لم يوضح الحكم النحوي لهذا القيد. ولعل أهم محاولة لإحياء موقف الرضي وإعادة صياغته صياغة حديثة تعود لمحمد صلاح الدين الشريف[2]. فقد اعتبر الشرط في الجملة الفعلية قيدا ظرفيا على إنشاء الجواب ضمن المنوال الذي يقترحه، بناء على المسلمات التالية:

- «إن جزم الفعل تابع لقواعد الصرف لا قواعد العمل الإعرابي»[3].
- «إن ما اعتبر عملا إعرابيا في الفعل ليس في الحقيقة إلا مظهرا من مظاهر التطابق الزماني بين دلالات الصيغ الفعلية ودلالات الحروف من جهة وبين هذه الدلالات ومقتضى الحال والمقام»[4].

نحن نتفق مع الشريف في النقاط التالية:

- في كون فعل جملة الجزاء هو الذي يعملُ نحويا في جملة الشرط لأنه هرم الجملة الشرطية
- وفي كون علامات جزم الفعل تفيد دلالات زمنية ومظهرية.
- وفي كون علامات رفع الفعل ونصبه وجزمه علامات صرفية لا نحوية.

ولكننا نعيب على هذا القول عدم تحديده لعوامل الصرف المتحكمة في تصريف الفعل المضارع إلى رفع ونصب وجزم، وخلطه بين العوامل التركيبية المحددة للمحلات النحوية والعوامل الصرفية المتحكمة في الجزم. يظهر هذا السهوُ في إنكاره أن يجزم حرف الشرط إنْ فعلَ الشرط وفعل الجزاء في آن

---

(1) الإستراباذي رضي الدين، شرح الكافية، ص22.

(2) الشريف محمد صلاح الدين، 2009، الأبنية الدالة على الشرط، ص51.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

واحد يقول: «القول بأن فعلي الشرط والجزاء يجزمان بإن فول غير صحيح.... فليس لحرف الشرط أن يتسلط على فعل الجواب في الإعراب لكونه قيدا عليه مخصّصا له لا عاملا فيه فالجواب رأس الجملة والشرط ملحق به»[1]. ويظهر التناقض في كونه سبق أن أخرج الجزم من عوامل الإعراب عندما اعتبره من علم الصرف ولا يمكن أن يحتج بقواعد العمل الإعرابي لدحض حكم صرفي. ولتجاوز هذا التناقض نرى أن الفصل الدقيق بين التحكم الإعرابي (عامل معمول) الذي يتحقق في عمل الفعل في الاسم من جهة ومن جهة ثانية التحكم الصرفي الذي تتسلط بمقتضاه حروف الشرط وما قام مقامها من الأسماء على الفعل المضارع المجزوم كفيل برفع الإشكال. ويدعمُ رأينا قولُ الزجاجي في الخلاف بين البصرة والكوفة في حرف الشرط «أيّ»: «وليس بمنكر أن يكون في الكلام عامل عمل فيه غيره فيكون عاملا ومعمولا فيه كقولنا رأيت ضاربا زيدا ومررت برجل مكرم أخاه»[2]. ويعنينا من هذا الشاهد أن كلمة الشرط «أيًّا» في قوله تعالى ﴿أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾، (الإسراء/110)، منصوبة بالفعل «تدعوا» على المفعولية وجازمة للفعل من الناحية الصرفية.

وإذا صحَّ للاسم المتضمن لحرف الشرط أن يعمل صرفيا في فعل جملة الشرط فلا مانع من أن يعمل الجزم صرفيا في فعل جملة الشرط وفعل جملة الجزاء في آن واحد. ولما كان هذا العمل صرفيا لم يَبْطُلْ عمل فعل الجزاء المجزوم في كل متعلقاته. إذ يجوز أن يكون فعل جواب الجزاء رغم جزمه عاملا الرفعَ في فاعله والنصبَ في المفعول به وأشباه المفاعيل التي تتعلق به من حال أو ظرف. ولما كانت جملة الشرط قيدا في الجزاء صحّ أن نعتبرها مخصصا شرطيا أو ملحقا كما يطلق عليه في اللسانيات ترجمة لـadjuncts.

لعل هذا الشاهد يبين أهمية التمييز بين المستوى التركيبي والمستوى الصرفي وخاصة اختلاف توجيه العلاقات الهرمية بين الوحدات اللغوية من مستوى إلى آخر وعدم توازيها.

---

(1) المرجع نفسه.

(2) الإيضاح في علل النحو ص141م.

وبصفة أعم لعل التمييز بين أصناف العلاقات النحوية الذي لا تخلو منها جملة -الدلالية والتركيبية والصرفية والإحالية والتداولية – وحصر وجوه تطابقها وعدم تطابقها كفيل برسم صورة أوضح لنظام العربية وكيفية اشتغاله.

المصادر والمراجع

- ابن أبي الربيع الكافي السبتي الأندلسي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، 1407هـ-1986م
- ابن أبي الربيع السبتي الأندلسي،الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، تحقيق ودراسة: فيصل الحفيان، مكتبة الرشيد الرياض، 1422هـ-2001م.
- الإستراباذي رضي الدين، شرح الكافية، تحقيق أحمد السيد،ط المكتبة التوفيقية القاهرة.
- بولغير آلان و ملتشوك إيغور، التعلق في الوصف اللغوي، 2017/2009 . ترجمة عزالدين المجدوب ومنصور الميغري
- تانيار لوسيان، مبادئ في علم الإعراب البنيوي، ترجمة محمد الصحبي البعزاوي، ص55-97، ضمن إطلالات على النظريات اللسانيّة والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين إطلالات، محرر عزالدين المجدوب، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، قرطاج ط الأولى، 2012 تونس.
- الجرجاني عبد القادر دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي.
- الزجاجي الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك دار النفائس.
- السيرافي أبو سعيد، 1429، 2008، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان
- سورل جون ر.، الأعمال اللغوية بحث في فلسفة اللغة، ترجمة أميرة غنيم المركز الوطني للترجمة تونس 2017.
- الشريف محمد صلاح الدين، 2009، الأبنية الدالة على الشرط، حوليات الجامعة التونسية، عدد54. ص29-77.
- غلفان مصطفى وآخرون، 2010، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، عالم الكتب الأردن.

- المجدوب عزالدين وآخرون الاشتقاق الدلالي في نظرية من المعنى إلى النص، حوليات الجامعة التونسية، عدد 58.
- الميفري منصور، أفعال القول في العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض.
- ميلاد خالد، 2001، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة –دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع تونس.
- والمرشد أفراح، 2015، الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير إشراف عزالدين المجدوب، جامعة القصيم، نشرها كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية.
- نجار سميرة، 2002، نظرية الانتقال المقولي ووجوه تطبيقها على العربية، ماجستير بإشراف محمد صلاح الدين الشريف، منوبة تونس.
- النجار عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك.
- وليام كروفت،2003/2015، الأنماطية والكليات، ترجمة سمية المكي، المركز الوطني للترجمة تونس.

المواقع الالكترونية:

- جدول الأطلس اللغوي العالمي لبنية الألسنة http://wals.info